ندعو الدول للمشاركة بشكل حقيقي في المفاوضات المقبلة للمعاهدة الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان من أنشطة الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الأعمال الأخرى

نعلن ترحيبنا بالدورتين الناجحتين (2015 و2016) للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح بالأمم المتحدة، المعني بالشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الأعمال الأخرى فيما يخص حقوق الإنسان، والتي استكشف فيهما طبيعة ونطاق والعناصر التي يمكن ضمها إلى "صك مُلزم قانوناً حول الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الأعمال الأخرى فيما يخص حقوق الإنسان". سوف يعقد الفريق دورته القادمة في الفترة من 23 إلى 27 أكتوبر/تشرين الأول 2017، للبدء في المفاوضات حول محتوى ونطاق الصك الدولي الجديد.

على المستوى العالمي، تنخرط الشركات في عمليات تسفر عن تلوث البيئة وتحللها والاستيلاء على الأراضي واستخدام العمال في ظروف ترقى لمصاف الاسترقاق، وتهدد أعمالها إتاحة الأدوية والخدمات الخاصة بالصحة العامة، ولا تحترم معايير حقوق العمال، وتشمل أنشطتها حالات عنف ضد الأفراد والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بين جملة أمور. يجب محاسبة الشركات فيما يخص هذه الانتهاكات. في الوقت الحالي، ثمة مجموعة من الثغرات التنظيمية، بعضها بسبب عمل الشركات دولياً، في حين أن القوانين التي تنظم نشاطها هي قوانين قُطرية. في هذا السياق من الإفلات من العقاب، يسهل على الشركات السيطرة على المؤسسات الدولية والوطنية/القُطرية واستغلالها لصالحها. تضمن اتفاقات التجارة والاستثمار الموقعة من قبل الدول التعاون فيما يخص مقدار معقول من الحقوق والامتيازات وجني الأرباح، لكن لا توجد أنظمة دولية مماثلة تضمن بها الدول إجراء أنشطة الشركات المذكورة دون انتهاكات لحقوق الإنسان والحقوق البيئية. إن إعداد وتنظيم إطار للمسؤوليات المترتبة على الشركات قُطرياً ودولياً مسألة لا غنى عنها إذا أرادت الدول أن تستوفي أخيراً التزاماتها الخاصة بحماية حقوق الإنسان وحماية البيئة من الأنشطة الضارة للشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الأعمال الأخرى.

نحن نؤمن بأن النقاش الثري الذي شهدته اجتماعات الفريق العامل حتى الآن أظهرت الحاجة إلى صك دولي ومُلزم قانوناً لضمان (1) تحسين حماية الأفراد والمجتمعات المتضررة من الانتهاكات المتصلة بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الأعمال الأخرى، (2) إمداد الأفراد والمجتمعات المحلية بسبل انتصاف فعالة، لا سيما عن طريق الآليات القضائية. تشتمل الدورات على لقاءات ومناقشات بين مندوبي المجتمعات المتضررة والخبراء والقانونيين والنشطاء والبرلمانيين من مختلف المناطق والقطاعات، في حضور مندوبي الدول. أسهمت الدورتين المذكورتين في التعرف على أرضية مشتركة لإحراز التقدم على مسار صوغ الاتفاقية، بناء على الالتزام الأساسي المترتب على الدول بحماية حقوق الإنسان، بما يشمل حمايتها خارج أراضيها.

لقد زاد بشكل ملحوظ حراك مختلف الحركات ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية. أنشطة مناصرة هذه المنظمات والحركات الدؤوبة والبناءة على الصعيد الوطني وحضورها في مداولات الأمم المتحدة كان دعامة أساسية للعملية وهو يُظهر أهمية المعاهدة لنضالات العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم.

يجب أن تمثل الوثيقة الجديدة المُلزمة قانوناً خطوة للأمام على طريق تعزيز وحماية حقوق الإنسان والبناء على الجهود السابقة وسنّ إطار تكميلي لمواثيق حقوق الإنسان الدولية القائمة. الخطوة اللازمة والمنطقية التالية في العملية التي بدأت منذ عقود هي مجموعة من الالتزامات والآليات القابلة للإنفاذ. يجب أن تنص المعاهدة على سمو قانون حقوق الإنسان على حقوق الشركات وامتيازاتها المكفولة في الإطار المنحاز وغير المنصف الذي تهيئه اتفاقات التجارة والاستثمار. لابد أن تنص على إطار عمل دولي قوي لمحاسبة الشركات قانونياً بما يضمن إتاحة العدالة للأفراد والمجتمعات المتضررين، ومن ثم وضع حد لإفلات الشركات من العقاب. لابد من تعزيز التعاون الدولي بين الدول من أجل التصدي لهذه التحديات التنظيمية عالمية الطابع.

لكي تنجح الدورة الثالثة للفريق العامل، يجب التشجيع على ما يلي: (1) مفاوضات حقيقية وتعاونية وبناءة بين الدول حول عناصر ملموسة وتفصيلية للمعاهدة فيما يخص مجالها ومحتواها. (2) مقاربة تشاركية لضمان الأخذ برؤى مختلف منظمات المجتمع المدني على تنوعها. (3) وضع خارطة طريق لإتمام المفاوضات خلال فترة زمنية وجيزة.

إننا نؤكد على التزامنا البالغ بهذه العملية، ونحث الدول كافة على التركيز في المفاوضات على محتوى المعاهدة خلال الدورة المقبلة. كما ندعو الجمهور إلى الالتفات إلى هذه العملية الهامة وأن ينشط في دعم إتمامها على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.